

تأثير تفعيل الحوكمة علي تطبيقات إدارة المخاطر في المؤسسات

تطبيق عملي علي شركه المياه الوطنية

المملكة العربية السعودية

**The effect of activating governance on enterprise risk management applications Practical
application on the National Water Company**

Kingdom of Saudi Arabia

أسماء الفريق:

٢٢١٠٠٢١٥٥	نايف مريشيد المطيري
٢٢١٠٠٢٠٤٠	مروان سعيد الجهني
٢٢١٠٠٢٢١٣	تهاني حمد المطيري

إشراف: د. وليد صديق

الفهرس:

٣	١,١ مقدمة:
٦	١,٢ مشكلة البحث:
٧	١,٣ أهداف البحث:
٧	١,٤ أسئلة البحث:
٧	١,٥ أهمية البحث:
٧	1. الأهمية النظرية:
٨	٢. الأهمية التنفيذية:
٨	١,٦ حدود الدراسة:
٩	١,٧ فروض الدراسة:
٩	١,٨ مسلمات الدراسة:
١٠	١,٩ تعريف الإجرائية:
١٠	أولاً: مفهوم الحوكمة الإلكترونية:
١٠	تعريف الإدارة الإلكترونية:
١١	الدراسات السابقة:
١١	أولاً - الدراسات العربية:
٢٤	ثانياً - الدراسات الأجنبية:
٢٦	قائمة المراجع:

الفصل الأول

١,١ مقدمة:

بسبب الثورة التكنولوجية السريعة والتطور التكنولوجي الهائل، لا سيما في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتقال إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد إلى الإنترنت، تتسابق الدول لتحفيز حكوماتها ومؤسساتها الخاصة لمواكبة التطورات، أهم استجابة لهذه التطورات هو ظهور مفهوم الحكومة التكنولوجية وتنفيذ الإدارة الإلكترونية. تعمل دولة السعودية جاهدة على تشجيع ودعم تنفيذ أنظمة الإدارة الإلكترونية في كافة مؤسساتها الحكومية والخاصة كخطوة ضرورية لتحقيق الغاية الأساسية المتمثلة في إنشاء حكومة إلكترونية لتزويد المواطنين بخدمات متكاملة بأسلوب واحدة، تعتبر البوابات التكنولوجية ركيزة موثوقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن كافة الدول المتقدمة والنامية حريصة على استعمالها.

تأتي قضية الحوكمة على قمة اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية، بسبب العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين خاصة التغيرات المالية التي حدثت في العديد من المؤسسات المالية في دول شرق آسيا وأمريكا، والتحول إلى نظام السوق المفتوح، وانتهاج سياسة الخصخصة في عدد من دول شرق أوروبا، مع تزايد الفشل الذي منيت به العديد من الشركات على مستوى العالم في الآونة الأخيرة، وقد أرجع المحللون السبب الرئيس لهذا الفشل إلى إفتقار هذه الشركات إلى القواعد الجيدة لإدارتها مما ساهم في سهولة التلاعب في الحسابات وإعداد تقارير مالية مضللة وإتخاذ قرارات غير رشيدة وغياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح، الأمر الذي حد بالمؤسسات المالية والدولية أن تضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء وتوفر الرقابة القوية وذلك تحت عنوان

«حوكمة الشركات»

لقد أصبحت حوكمة الشركات " Corporate Governance " من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

عام ١٩٩٧م، وأزمة شركة "Enron" والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١م، وكذلك أزمة شركة "WorldCom" الأمريكية للاتصالات عام ٢٠٠٢م،

وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة.

يضاف إلى ذلك وكما أشار البعض: بأن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة.

وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة.

في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد وانعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها.

نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، مثل: لجنة كادبوري "Cadbury Committee" والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحكومة الشركات باسم "Cadbury Best Practice" عام ١٩٩٢م في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات "Principles of Corporate Governance" عام ١٩٩٩م، وصندوق المعاشات العامة (Calipers) في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك لجنة "Blue Ribbon Committee" في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام ١٩٩٩م، كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحكومة الشركات، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحكومة الشركات عام ٢٠٠٢م.

حيث إن الحوكمة الجيدة للشركات تنطوي على إدارة جيدة للمخاطر، وتشير قوانين إدارة الشركات المختلفة إلى أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي إحدى المسؤوليات الرئيسة لمجلس الإدارة، وحظيت مسألة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر باهتمام كبير في المؤسسات المالية، حيث تضمنت حوكمة الشركات حصول جميع أصحاب المصالح على معلومات موثوقة حول قيمة الشركة وإدارة المخاطر، وهذا ما أدى إلى زيادة تركيز الإهتمام على تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، لقياس المخاطر والسيطرة عليها للمحافظة على استقرار الشركات ومن ثم الاستقرار الاقتصادي للدولة.

حيث تعتب إدارة المخاطر أحد الجوانب الرئيسة لحوكمة الشركات والمسئولية النهائية عن إدارة المخاطر الفعالة والتي يحتفظ بها مجلس الإدارة، ومن المستحيل جعل إدارة المخاطر فعالة بدون دعم مباشر ومشاركة قوية من مجلس الإدارة، حيث إن الإدارة الجيدة للمخاطر تبدأ بأسلوب جيد للحوكمة، كما تساعد إدارة الشركة في التعرف بصورة واضحة على مستقبلها. وأن تحقيق ذلك يتطلب درجة عالية من الشفافية وهذه بدورها تعد ثمرة مباشرة للتطبيق الجيد للحوكمة

وتعتبر الحوكمة الإلكترونية ثورة في ميدان الإدارة الحديثة لأنها لعبت دوراً فعالاً في تدعيم الإجراءات التنظيمية وخفض الوقت والتكلفة لإنجاز المهام وتوفير المعلومات في أي وقت وتحسين أداء العمل. من خلال إستعمال التكنولوجيا ونظم المعلومات لدعم إدارة الإجراءات (The Blind، 2008)، والكفاءة التنظيمية ومستويات الإنتاجية، لا تقتصر فوائد الإدارة الإلكترونية على الجوانب الإدارية، بل تمتد أيضاً إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. المنظمة سوف يدرس تأثيره والبحث من الموضوعات المهمة التي يجب تبيانها. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر إستعمال أنظمة الحوكمة الإلكترونية على مستوى أداء إحدى الصناعات المصرفية السعودية، وتأثيرها الإيجابي على الموظفين والإدارة، والغرض منها تقويتها وترسيخها في القطاع المصرفي السعودي. بالإضافة إلى التنفيذ الفعال للإدارة التكنولوجية التحديات والعقبات التي تواجهها. ونظراً للتطور الهائل الذي يشهده عالم الاتصالات والتكنولوجيا، فإن لهذا بلا شك تأثير عميق على حياتهم في مختلف المجالات بالإضافة إلى ذلك، في ضوء زيادة وتنوع الإحتياجات الشخصية، لا سيما في ميدان الخدمة ومن الضروري أن تحقق الإدارة تحول إدارتها وعرض الخدمات من لأسلوب البيروقراطية التقليدية والبطيئة والمعقدة إلى الأسلوب الممثلة بالأسلوب الحديثة. من حيث الإدارة الإلكترونية.

١,٢ مشكلة البحث:

تطبيق قواعد الحوكمة هو المخرج السريع والحل الفعال لإدارة المخاطر، وزيادة ثقة متخذ القرار والمستثمرين في المعلومات المحاسبية الناتجة عن العمليات المالية. كما زاد الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة لأثرها الكبير على إدارة المخاطر، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات لقياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها، مما يتطلب ابتكار مستمر لطرق إدارة المخاطر وتغيير للقوانين والأنظمة للمحافظة على كافة النظم المالية والإدارية داخل الشركات.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في عدة تساؤلات وهي كالتالي:

السؤال الرئيسي: هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر؟ ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- هل يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر؟
- ٢- هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر؟

٣- هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة ؟

١,٣ أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- التعرف على العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات الإلزامية وإدارة المخاطر.
- ٢- بيان تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر.
- بيان تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر.

١,٤ أسئلة البحث:

تركز الدراسة على إجابة التساؤل الرئيسي التالي:

- هل يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر؟
- هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر؟
- هل يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة ؟

١,٥ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على واحدة من مظاهر التطور التكنولوجي الحديث داخل القطاعات المصرفية ألا وهي الحوكمة الإلكترونية والتعرف على مدى تأثيرها على المستوى النشاط الوظيفي داخل المؤسسات والإدارات، وتنقسم أهمية البحث إلى قسمين هو:

١. الأهمية النظرية:

تنبع الأهمية النظرية لهذا البحث من أهمية الإدارة الإلكترونية، فنظراً للتطور السريع للمعلومات الرقمية والحديثة، أصبحت الإدارة الإلكترونية مطلباً ملحاً وتأخذ في الاعتبار مبادرة شركه المياة الوطنية لتنفيذ الإدارة الإلكترونية من خلال نظام ووضع بالاعتبار الغايات المختلفة التي يجب متابعتها ودراستها ودرجة التغيير الذي يتحقق من خلال تنفيذها. كما تنعكس الأهمية النظرية لهذا البحث في حقيقة أنه أثرى دور الأبحاث السابقة في ميدان الإدارة الإلكترونية من خلال دراسة العلاقة بين الإدارة الإلكترونية وأداء

موظفين شركه المياه الوطنية وأثر تنفيذ الإدارة الإلكترونية على أداء عمل منسوبي الشركة ونتائجها، حيث ستساهم فرص التطوير لهذا التنفيذ في تطوير تنظيم الشركة وموارد البشرية، بالإضافة إلى التحديات التي يجب دراستها وتحليلها في متابعة البحث تطوير الحلول المناسبة، كما يعتبر موضوع الحوافز ذو أهمية كبيرة نظرا لأهميتها لتدعيم فاعلية وكفاءة المنظمات، وتعتبر الحوافز بأبعادها وعناصرها المختلفة القوي المحركة والموجهة لسلوك الأفراد نحو الغايات والنتائج المرغوبة. لذا تأمل أن تساهم هذه الدراسة في بيان مفهوم الإدارة الإلكترونية والحوكمة والحوافز والمكافآت ومدى أهميتها من خلال قياس أثرها على النشاط الوظيفي للموارد البشرية، وأن تفتح الميدان للمزيد من الدراسات الميدانية في هذا الموضوع في مختلف أنواع المؤسسات.

٢. الأهمية التنفيذية:

يعكس تنفيذ هذا البحث الأهمية الاقتصادية لشركه المياه الوطنية، حيث يساهم في تحقيق الغاية الاستراتيجية المتمثل في تحقيق أفضل استثمار في موارده وقدراته من خلال دراسة تنفيذ أنظمتها في الإدارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني. أداء العمل لموظفيها والاستفادة من نتائج عملية التحسين المستمر في التطوير التنظيمي والإجراءات الإدارية، وبالتالي تحسين مستويات النشاط والإنتاجية للجامعة بأكملها، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإيرادات وخفض التكاليف، ومن ثم الاستفادة من هذه الميزة من نتائج البحوث والتوصيات، تطوير نظام إدارة إلكتروني يساعد على تحسين أداء مستخدميه، ووضع حلول للتحديات التي يطرحها تنفيذه في شركه المياه الوطنية في المملكة العربية السعودية.

١,٦ حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: الحوكمة علي تطبيقات إدارة المخاطر

الحدود المكانية: شركه المياه الوطنية .

الحدود الزمنية: ٢٣ . ٢٠٢٠ م

١,٧ فروض الدراسة:

بناءً على مشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو

التالي:

الفرضية الرئيسة: يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر.

- ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:
- **الفرضية الأولى:** يوجد علاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية وإدارة المخاطر.
- **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على تخفيض المخاطر.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير لتطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على توفر إطار فعال لإدارة المخاطر.

أسباب اختيار الموضوع:

- إضافة مرجع جديد حول الدراسة.
- الاستفادة من الدراسة في دراسات أخرى.
- التعرف على تأثير الحوكمة والإدارة والحوافز والمكافآت على النشاط الوظيفي لدى الموظفين في شركة المياه الوطنية .

١,٨ مسلمات الدراسة:

إعتمدت الدراسات السابقة مناهج بحثية مختلفة، بعضها يتفق مع البحث الحالي، باستعمال طرق التحليل الوصفي، وبعض الأساليب التجريبية، وبعض طرق التحليل النظري كما تتفق كافة الدراسات على أن تنفيذ الإدارة الإلكترونية والنشاط الوظيفي والحوافز والمكافآت التي لها أثر إيجابي خاصة في مجالات النشاط والعمل الإداري.

يعتبر هذا البحث امتداداً لدراسات سابقة، ويتمشى مع البحث الذي يتناول قضايا الإدارة الإلكترونية في الكشف عن مفاهيم وغايات وعناصر وخصائص ووظائف وأهمية ومتطلبات ومعوقات الإدارة الإلكترونية. في ميدان جديد لم تتناوله الدراسات السابقة وهو ميدان تنفيذ الحوافز والمكافآت تحت سقف الإدارة الإلكترونية له تأثير على النشاط الوظيفي والعمل الإداري. إحدى الدراسات القليلة في هذا المجال، يشمل البحث أيضاً، تحديد مدى فاعلية الحوكمة الإلكترونية فعاليتها في تحقيق الغايات المتوقعة

١,٩ التعاريف الإجرائية:

أولاً: مفهوم الحوكمة الإلكترونية:

هناك عدة تعاريف للحوكمة التكنولوجية منها:

- وهو "استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة، تليها تغييرات على المستوى التنظيمي واستعدادات جديدة للأفراد".

- وهو "شكل من أشكال الحكم الذي يستخدم كافة الأنشطة التكنولوجية لتنظيم العلاقة المتداخلة بين الجهات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، من أجل دعم الحفاظ على السياسات وآليات التنفيذ، وتحقيق الديمقراطية، وحماية حقوق المواطنين، الحفاظ على استقلاليتهم وتحسين كفاءة توزيع الخدمات التكنولوجية بما يحقق التنمية المستدامة".

- هي "أسلوب إدارة للحكومة التكنولوجية يسمح للأخير باستعمال التكنولوجيا لتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير الشفافية والمساءلة للعلاقة بين المواطنين والإدارة، وذلك من خلال تدعيم مجتمع المعلومات وتحقيق الديمقراطية التكنولوجية".

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف السابقة، يمكن الاستنتاج أن الحوكمة التكنولوجية هي أسلوب إداري حديث، يقوم على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة، مصحوبة بتغييرات في المستوى التنظيمي والسلوك الفردي. ويهدف إلى تحقيق مشاركة المواطنين وإعادة النظر في دور الحكومة ووظائفها، بما يحقق الشفافية والمساءلة في صنع القرار، وتحقيق جودة الخدمات العامة، وتجسيد المبادئ الديمقراطية.

تعريف الإدارة الإلكترونية

تعد الحوكمة الإلكترونية إحدى ثمار التطور التكنولوجي في العصر الحديث، حيث دفعت التطورات في ميدان الاتصالات وخلق تقنيات الإتصال المتقدمة الدول والحكومات إلى التفكير بجدية في كيفية الاستفادة من تطورات الثورة التكنولوجية باستعمال أجهزة الكمبيوتر وشبكات الإنترنت لأداء الأعمال وعرض الخدمات للمواطنين إلكترونياً. فهي تساهم بشكل فعال في حل الكثير من المشكلات أهمها إزدحام الناس والطواير

الطويلة أمام موظفي الدوائر الحكومية، وكذلك تجنب البيروقراطية والوساطة والكثير من العوامل التي تقف في طريق تطوير الأنظمة التنظيمية الموجودة.

ويعطي الدكتور "علاء عبد الرزاق محمد السالمي"، أحد الفقهاء المتخصصين في الحوكمة الإلكترونية، التعريف التالي: "الحوكمة الإلكترونية هي عملية أتمت كافة مهام المؤسسات الإدارية، بالإتكال على تقنيات المعلومات المطلوبة لتحقيق غايات الإدارة الجديدة لخفض إستعمال الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على التنفيذ الروتيني والسريع والدقيق للمهام والإجراءات".

والبعض يعرفها على أنها "جهد ينطوي على مشاركة المعلومات وعرض الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وبتكلفة منخفضة عن طريق أجهزة الكمبيوتر والإنترنت مع الحفاظ على سرية وأمن المعلومات المنقولة".

ومن خلال ما سبق ذكره، يمكننا أن نقول إن الإدارة الإلكترونية هي عملية تنظيم المهام بالإستعمال التقني للموارد التي من بين أهمها التجهيزات والشبكات التكنولوجية عن طريق التخطيط والتوجيه والرقابة، بغاية تحقيق الغايات المحددة سلفاً بما فيها الخدمات التي يستفيد منها المترفقون، حيث يتولى ذلك الموظفون الإداريون المؤهلون باعتبارهم فاعلاً أصلياً في هذه العملية.

الدراسات السابقة

أولاً - الدراسات العربية

دراسة (عبده، 2011): «إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية». وهدفت إلى محاولة إقتراح إطار متكامل لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس الخطر يتعامل مع إدارة المخاطر بالمنظمة بحيث يعمل على تحسين فاعلية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال القيام بمسؤوليات عن تحديد وتقييم المخاطر والإستجابة لها حتى يتم إدارتها وتخفيف أثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر وحثت على أن المراجعة الداخلية هي المسؤولة عن تقديم تأكيدات موضوعية حول تقييم فعالية أنشطة إدارة المخاطر ومتابعة عمليات الرقابة عليها فإن الأمر يستلزم ضرورة تطوير مدخل المراجعة الداخلية التقليدي والاعتماد على المخاطر. وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية من خلال إستقصاء رأس عينة من المهتمين بالمراجعة الداخلية حول مدى إمكانية تطبيق الإطار المقترح في بيئة

الأعمال المصرفية وأوضحت النتائج إمكانية تطبيق الإطار المقترح ومكانية تحسين فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر في الاعتماد على مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر

دراسة (طرابلسي، 6102): «دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاساتها على حوكمة الشركات.» وهدفت إلى دراسة دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاس ذلك على حوكمة الشركات باعتبارها أحد عناصرها الأساسية. وشملت الدراسة الميدانية عينة من الشركات حيث تم إعداد إستبيان في تحليل SPSS وتوزيعه على مجتمع الدراسة البالغ عدد 5 مستجوبا، واستخدم برنامج التحليل الإحصائي البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية أداة مهمة لإدارة المخاطر وأن القيام بأنشطة المراجعة الداخلية بشكل فعال ينعكس إيجابيًا على حوكمة الشركات. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تعريف أعضاء قسم أو إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات، تعيين عناصر أكثر كفاءة داخل إدارات المراجعة الداخلية بما يضمن حسن أدائها لعملها ماليًا وفنيًا، وإعادة التأهيل العلمي والعملي والمعرفي لأعضائها بما يستوعب أسس ومبادئ حوكمة الشركات والتطورات الخاصة بها.

دراسة (أبو عاقلة، 2018): «الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية دراسة ميدانية على بعض المصارف السودانية.» وهدفت إلى تقليل المخاطر التشغيلية وجذب الإستثمارات ودعم الأداء الإقتصادي وإحكام الرقابة على مخاطر السيولة، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الحوكمة المصرفية لها دور في الحد من مخاطر التشغيل إهتمت الدراسة على جذب الإستثمارات وزيادة قدرة الوحدات الإقتصادية على مواكبة المنافسة العالمية، اختبرت الدراسة الفرضية أن هناك علاقة بين الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر التشغيلية، إستنتجت الدراسة أن الحوكمة المصرفية لها دور فعال في الحد من مخاطر وإنخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة وقصور نظام الرقابة الداخلية وعمليات الغش والإحتيال وخيانة الأمانة سواء من العملاء أو العاملين والخسائر التي تنجم عن الأعمال في نظم الإتصال ونظم التشغيل الإكلية روني بالمصرف والقصور في سياسات ونظم المصرف واجراءات المصرف، أوصت الدراسة ضرورة الإهتمام بحوكمة المصارف وتحديد المخاطر التشغيل وإدارتها بشكل يضمن تحقيق أهداف المصرف.

الدراسات السابقة لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

على الرغم من تعدد وتنوع الدراسات التي إهتمت بحوكمة الشركات حسب مجالات إستخدامها ، فإن الباحث سوف يركز هنا فقط على بعض الدراسات التي أظهرت العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وأثر ذلك على سوق الأوراق المالية، وذلك كما يلي :-

١- دراسة الشريفي، ريان هاشم حمدون (٢٠٢١م) ، بعنوان الرقابة على تطبيق قواعد حوكمة الشركات:

دراسة مقارنة يقتصر نطاق البحث على شرح تنطبق مفاهيم الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية على قواعد حوكمة الشركات، أي الرقابة اللاحقة التي تم إنشاؤها بعد قيام شركة مساهمة العمل وفق الضوابط التي ينص عليها القانون. القانون المصري مخالف للقانون الليبي ، وليبيا فيها نقاط ضعف ونواقص، ومحاولات لتعويضها أينما وجدت. متابعة إلزامها بدور القوانين المعمول بها بشكل عام والرقابة الداخلية في مراجعة أعمال الشركة وحساباتها، ولا تملك الشركة القدرة على تحقيق النجاح أو الازدهار دون رقابة خارجية. الهدف من لجنة التدقيق هو الإشراف على جميع أنشطة المنظمة وتتبعها، واستخلاص النتائج وتقديم التقارير والتوصيات إلى مجلس الإدارة، الغرض الرئيسي من إنشاء لجنة التدقيق هو تأكيد وتحسين موثوقية ومصداقية البيانات المالية، وفي نفس الوقت من خلال ضمان عدم فقدان رأس المال أو إساءة استخدامه، ولكن استخدام رأس مالها لتحسين الأداء الإقتصادي للوحدات الإقتصادية. يشير البحث إلى أن المؤسسات والهيئات المهنية تؤكد أن لجنة المراجعة تعمل على الإستفادة جودة التقارير والبيانات المالية وزيادة مصداقية وشفافية المستفيدين منها ، وتشجيع الشركات المساهمة والشركات على الالتزام بالتفاصيل المحددة للجنة المراجعة. العمل على ضمان فعاليته والتزامه. يساعد ذلك في تحسين جودة التقارير والبيانات المالية، ويقلل من الأخطاء والإحتيال. قد يحدث في بعض

الشركات. كما أوصى المشرعون العراقيون بضرورة التشريعات لإلزام الشركات بإنشاء لجنة تدقيق داخلي بموجب قواعد التسجيل الجديدة، وضرورة إفصاح الشركات عن اللجنة للمجتمع المالي.

٢- دراسة طارق وفيق إبراهيم (٢٠١٩م) بعنوان أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية) الغرض من هذا البحث هو دراسة تأثير الإفصاحات المحاسبية على تقارير الأعمال الشاملة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية. تمكن الباحثون من استنباط ثلاثة مقاييس لإظهار الإفصاح المحاسبي لتقرير الأعمال الشامل (إفصاح الحوكمة - إفصاح المسؤولية الاجتماعية - إفصاح المعلومات المستقبلية) وأثره على مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي للشركة. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الرقابية، حيث يعتمد الباحثون على هذه المقاييس عند إعداد البحث التطبيقي، واختبارها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة قيمة معامل الانحدار هي (-٠٤٤)، وهي قيمة سالبة، مما يعني أنه كلما زاد الإفصاح عن حوكمة الشركات، انخفض العائد على الأصول كمؤشر على الأداء المالي. وهي: ضرورة التدخل الحكومي لتنظيم عملية الإفصاح المحاسبي تقرير الأعمال الشاملة من خلال سلسلة من القوانين والتشريعات وشرح الفوائد التي يمكن أن تعود على الشركة من خلال هذا الإفصاح وتغيير وعي المستفيدين. تطوير تقارير الأعمال الشاملة وأهمية الإفصاح المحاسبي ودوره في تحليل الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

٣- دراسة احمد، محمد مشرح، (٢٠١٩م) بعنوان دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة تقارير الأعمال المتكاملة: دراسة تطبيقية، يهدف البحث إلى تحديد طبيعة وأهداف التقرير الشامل ومحتواه المعلوماتي، وكذلك المزايا والتحديات التي يواجهها إعداد التقرير الشامل، ودوره كمحدد لقدرة

الشركة على خلق القيمة على المدى القصير مصطلح، متوسط وطويل المدى، ودراسة تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على جودة التقارير الشاملة، تعتمد طريقة البحث على محورين: المحور الأول هو الأسلوب الاستنتاجي، من الأساس النظري كيف يمكن للآلية الداخلية لحوكمة الشركات أن تساعد في تحسين جودة التقرير الشامل، والمحور الثاني هو الأسلوب الاستقرائي للباحثين في جوهانسبرج، جنوب إفريقيا تم إجراء مسح عينة على ٧٥ شركة مدرجة في البورصة وتم إصدار تقاريرها الشاملة في عام ٢٠١٦م. من بينها (٦) مؤشرات مصممة لقياس جودة التقرير الشامل من وجهات النظر التالية (٦) مجموعات أصحاب المصلحة والمحتوى تم تنفيذ طرق التحليل ونموذج الإنحدار المتعدد بواسطة برنامج التحليل الإحصائي SPSS الإصدار ٢٠. وخلصت الدراسة إلى أن الآلية الداخلية لحوكمة الشركات المتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جودة التقرير الشامل، حيث بلغ مستوى الروح المعنوية ٥٪. كما توصلت الدراسة إلى أنه عند مستوى معنوي بنسبة ٥٪ ، فإن المتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم الشركة ومكتب المراجعة لها تأثير على جودة التقرير الشامل.

٤- دراسة رزق علاء (٢٠١٨م) عنوان، تحديد تأثير التغيرات في هيكل الأسعار الضريبية على حصيلة ضريبة الدخل والعدالة الضريبية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٥م وأثره على دلالة القوائم المالية في ضوء مفهوم حوكمة الشركات، الضرائب هي إحدى أدوات السياسة المالية ، وهناك العديد من العوامل التشريعية التي تؤثر على حجم الإيرادات الضريبية، بما في ذلك معدلات الضرائب والعلاوات الضريبية، مع مراعاة الأساليب الفنية للنظام الضريبي في أي دولة. تحديد الأسعار بما يتناسب مع فلسفة النظام السياسي والواقع الاقتصادي للدولة ، وبناءً على أنواع الضرائب المفروضة،

وأنواع السفن الخاضعة للضريبة ، والأهداف التي يسعى إليها المشرعون الضريبيون، مع ضمان ذلك على المستوى الأول من ناحية أخرى، فإن النظام الضريبي للدولة المصدرة لرأس المال والسياسات الضريبية للمجتمع قابلية التطبيق من ناحية أخرى، هو أن الدول المتنافسة تجتذب رأس المال، أو من خلال بعض المفاهيم المحاسبية المتعلقة بحوكمة الشركات ، وأهمها الدراسات والدراسات الأكاديمية العديدة تتم عن طريق المحاسبة القائمة على الأساليب الوصفية أو التأكيد على أن حوكمة الشركات في تحقيق العديد من المجالات الإقتصادية والإجتماعية وقد أظهرت المنظمات المهنية والعلمية التي تلعب دوراً في أهداف المجال البيئي هذه النقطة. مصر في مرحلة الإصلاحات الإقتصادية التي تحتاج إلى دراسة وتعظيم الحاجة إلى مصادر التمويل الذاتي، لذلك تم تعديل أسعار الضرائب لمواكبة المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ولكن هذه التغيرات ليست كافية لتحقيق السياسة الضريبية. الهدف: يسعى المشرعون الضريبيون إلى تحقيق التوازن بين العدالة الضريبية والنتائج عند فرض الضرائب. ونظراً للتغيرات التي تمر بها الدولة ، فإنها بحاجة إلى تعديل قانون الضرائب لتفعيل دور الضرائب لمواجهة الأعباء الحكومية المتزايدة. الناجمة عن المتغيرات الإقتصادية الرئيسية، والتعامل مع جميع أشكال هذه المتغيرات. تم إجراء العديد من التغيرات على معدل الضريبة الناتج، ولم يكن لزيادته أو خفضه أي تأثير كبير لذلك، يتم إجراء البحث والتحليل على هذا البحث. ومن أهم النتائج: في آراء فريق البحث حول أهمية صياغة السياسات الضريبية لحل أوجه القصور في النظام الضريبي الحالي، توجد فروق ذات دلالة إحصائية في عناصر ومؤشرات الضغط الضريبي، ومراجعة وصياغة هذه السياسات، في من أجل التكيف مع طبيعة المرحلة الحالية وربطها بالتشريعات في المجالات الاقتصادية الأخرى. وتعديل سعر الضريبة يتلاءم مع المتغيرات الإجتماعية لتحقيق قواعد

العدالة الضريبية وتعكس مفهوم المجتمع. وإعادة النظر في نطاق الإعفاء الضريبي وتكلفة الدخل لبعض الأنشطة على أساس الضرائب السنوية والميزانيات الوطنية السنوية مع مراعاة معدل التضخم.

٥- فيحاء عبدالله يعقوب (٢٠١٧م) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبية الداخل (دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب).

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم حوكمة الشركات وبيان أهمية تطبيق مبادئها في الشركات ، وعبر بعض الآليات لإستخدام تطبيق قواعد حوكمة الشركات لتحسين المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. وفهم تأثير قواعد حوكمة الشركات المطبقة على مصداقية التقارير المالية، وذلك لتعزيز الثقة في التقرير المقدم إلى إدارة الدولة للضرائب، وذلك لتحديد القاعدة الضريبية بشكل عادل. يستخلص البحث استنتاجات من الممارسة توضح النتائج التالية أن تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات له تأثير إيجابي على مستوى الشفافية وتحديد المسؤولية والمسائلة وتحقيق العدالة والاستقلالية وتقليل التلاعب من خلال الإلتزام بمبادئ المحاسبة أو القوانين المعمول بها تساعد لجان التدقيق في توفير المصداقية في التقارير المالية والتأثير على أداء عمليات التدقيق الداخلي والخارجي. إلتزام المدقق والمدققين الداخليين بالمعايير المحلية والدولية وأهمية أداء عملهم بشكل صحيح ومستقل لتلبية متطلبات الإفصاح في التقارير المالية، أي أن التقرير يعتمد على مصداقية محتوى المعلومات المرفقة بالضريبة. عائد من أجل تحديد قاعدة ضريبية عادلة وتحقيق مراجعة ضريبية فعالة، فإن السلطة المالية مقتنعة بأن مبلغ الربح الضريبي يخضع لمستوى الإفصاح المحاسبي وإلتزام المدقق بالمبادئ العامة. يشير البحث إلى ضرر تبني مبادئ الحوكمة في الشركات العراقية، حيث تقوم هيئة الإشراف بمراقبة إلتزام الشركة

بقواعد حوكمة الشركات، وإنشاء لجنة للإشراف على عملية التقديم ، وإنشاء مركز لتوعية المجتمع بأهمية الحوكمة من خلال إعداد الدورات التدريبية والندوات الجنسية ، والإجتماعات.

٦- دراسة إلهام محمد آدم (٢٠١٧م)، هدف هذا البحث تحديد إطار المعرفة لحوكمة الشركات، بيان حول دور حوكمة الشركات، بيان حول دور حوكمة الشركات، بيان حول دور حوكمة الشركات في زيادة الثقة في التقارير المالية للمصارف العراقية، وبيان حول دور إدارة البنك في الدافع للاهتمام بالاهتمام المبتكر طرق التلاعب المحاسبي وتأثيراتها على التمويل بيان حول تأثير جودة التقارير، ودور حوكمة الشركات في الحد معالجة، وبيان ودور حوكمة الشركات العراقية في الحد من أساليب التلاعب، والتأثير السلبي المحاسبة الإبداعية على جودة التقارير المالية، وتشخيص هذه العقبات التي تعترض الدور (إن وجدت)، ثم تقييم التوصيات، فرع من مجتمع عمال المصارف العراقية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المحاسبة الإبداعية سلوك غير أخلاقي، لأن المحاسبين يخرطون في مخالفات جسيمة في الصناعة المصرفية لتحقيق أهدافهم على حساب الفئات الأخرى. حوكمة الشركات هي أثر سلبي لتقييد المحاسبة المبتكرة، والشركات العراقية المدرجة في السوق تطبيق سوق العراق للأوراق المالية لحوكمة الشركات من أجل تحقيق جودة التقارير المالية، فإن إلزام البنك بتطبيق المعرفة الحوكمة سينعكس بشكل جيد فيما يتعلق بأدائها. يشير البحث إلى أنها تعد بتطبيق حوكمة الشركات على تكاليف الإدراج في سوق العراق للأوراق المالية للاستفادة من مزاياها. ونسعى جاهدين لمتابعة التقدم ذي الصلة في تطبيق قواعد حوكمة المصارف العراقية. تقليل درجة المخاطر وتطوير البيئة القانونية لتنظيم عمل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتلبية الحاجة إلى الحوكمة.

٧- دراسة عمر على برفي (٢٠١٦م)، بعنوان واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، الجزائر، المركز الجامعي تيسمسيلت، جامعة المدية ، ص ١١٣ : ١١٦.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الإطار المعرفي لحوكمة الشركات، ودراسة الدوافع الربحية للإدارة في عمليات إدارة الأرباح، وتوضيح دور الإدارة في الأساليب المستخدمة في عمليات إدارة الأرباح، وتوضيح دور حوكمة الشركات في تقليل الأرباح السلبية. في الممارسة الإدارية للبنك التجاري الجزائري، ذكرنا أن الحوكمة الرشيدة للشركات يمكن أن تساعد في تقليل هروب رأس مال البنك التجاري الجزائري، ومكافحة الفساد المالي، وتقليل إدارة الأرباح. وتطرح الدراسة سلسلة من التوصيات أهمها السماح للمدققين الخارجيين بنشر تقاريرهم عن الشركات الخاضعة للرقابة بحرية بغض النظر عن الآراء الواردة في هذه التقارير، خاصة فيما يتعلق بظاهرة إدارة الأرباح، وضرورة التغيير. مدقي الحسابات وتشجيع الشركات الإفصاح عن مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

٨- دراسة هواوري وحيد (٢٠١٦م)

يهدف البحث إلى تحليل مبادئ الحوكمة في البيئة المصرفية الجزائرية ودرجة التدخل في التشريعات والقانون الذي أصدرته منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، والبيان الخاص بآلية تفعيل الحوكمة البيئية للصناعة المصرفية لتحسين كفاءتها. التقليل من فاعلية ممارسات إدارة الأرباح السلبية للبنوك التجارية الجزائرية. لقد توصل هذا البحث إلى سلسلة من النتائج، أهمها أن الحوكمة الرشيدة للشركات يمكن أن تساعد في الحد من هروب رؤوس أموال الشركات التجارية الجزائرية بمكافحة الفساد المالي، وتقليل إدارة الأرباح فيما يتعلق بالتقارير المتعلقة بظاهرة إدارة الأرباح من الضروري تغيير المدققين بانتظام وتشجيع الشركات على الإفصاح عن مدى تطبيقهم لمبادئ حوكمة الشركات.

٩- دراسة لاغيا (٢٠١٦م): تهدف الدراسة إلى تحديد دور حوكمة الشركات في تقليل الأثر السلبي

للمحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية من خلال تطبيقها على الشركات الفلسطينية. حقق

هذا البحث سلسلة من النتائج أهمها دور المبادئ المختلفة لحوكمة الشركات في تقييد التوصيات ،

وأهمها ضرورة متابعة أسباب الإنهيار المالي السريع للبنوك العالمية ، وبذل الجهود لمراجعتها إذا لزم

الأمر. إن تطوير مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن السلطات يصنف بانتظام الانتقادات الفلسطينية

المتعلقة بمستوى إلزام البنك بمبادئ حوكمة الشركات ، بالإضافة إلى حاجة مؤسسات المحاسبة

المختلفة للتركيز على إيجاد آليات تعزيز وتحسين السلوك الأخلاقي ، وذلك بسبب إستخدام أساليب

وطرق المحاسبة الإبداعية التي لعبت دوراً مهماً في تقليل المخاطر التي قد تواجهها التقارير المالية.

١٠- دراسة (Verdi, 2016) بعنوان حوكمة الشركات ، جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار،

"Corporate Governance, Financial Reporting Quality, and investment

efficiency"، يهدف هذا البحث من أجل تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

وكفاءة الاستثمار، نقوم أولاً بدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، ثم يدرس العلاقة

بين الحوكمة وجودة التقارير المالية. لها فوائد استثمارية. شملت عينة البحث الشركات الصناعية

الإندونيسية التي تم إدراجها في سوق الأوراق المالية في عامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م، ثم تم قياس درجة

الإمتثال لقواعد حوكمة الشركات من خلال CG الصادر عن مجلس إدارة الشركة الإندونيسية. يقيس

هذا الدليل حوكمة الشركات على أساس خمسة مبادئ: حقوق المساهمين، والمعاملة العادلة للمساهمين

ودور المساهمين، والإفصاح والشفافية، ومسؤولية الإدارة يتم تحديد جودة التقارير المالية من خلال

الإفصاح والشفافية ومسؤولية الإدارة. يتم تحديد جودة التقارير المالية من خلال إدارة الأرباح وجودة

حسابات القبض وقابلية القراءة. يتم قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج LABELLE. في عام 2015، يتم قياس جودة التقارير المالية مرت الحسابات المستحقة القبض k 2016 LI يُظهر بحث نموذج وإمكانية القراءة أن جودة التقارير المالية مرتبطة بالجوانب الإيجابية لحوكمة الشركات ، مما يدل على أن تنفيذ مبادئ الحوكمة يمكن أن يساعد في تحسين جودة التقارير المالية، وتظهر النتائج أيضًا أن جودة التقارير المالية مرتبطة بحماسة كفاءة الاستثمار ذات الصلة، مما يدل على أن أكثر الشركات كفاءة في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار تتمتع بجودة عالية وتقارير مالية عالية.

١١- دراسة (KLAI,2015) بعنوان حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية حالة الشركات التونسية "Corporate Governance and financial Reporting Quality the case of Tunisian firms"، يهدف هذا البحث إلى فهم تأثير مبادئ الحوكمة التالية: خصائص لوحة الدائرة وحجم لوحة الدائرة ، واستقلالية المديرين التنفيذيين، وتأثير هيكل الملكية على جودة التقارير المالية. (١٩٩٦م-٢٠٠٧م)، خلصت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات ستؤثر على جودة التقارير المالية للشركات التونسية، لأن عدم إستقلالية الرئيس التنفيذي وعدم وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة يؤدي إلى معلومات غير موثوقة. كما تظهر الدراسة أن الشركات التونسية المدرجة في السوق المالية تتميز بنسبة مساهمة مالية مركزة، مما يعني أن عدد المساهمين ذوي نسب المساهمة الكبيرة نسبيًا ونفوذ أكبر محدود ، مما يسمح لهم بالمشاركة في إدارة الشركة و توجيه عملياتها. السياسات المالية والتشغيلية التي يمكن أن يكون لها التأثير على جودة التقارير المالية السلبي.

١٢- دراسة (Ahn&Choi, ٢٠١٢م) والمقدمة بعنوان: دور مراقبة البنك في مجال حوكمة الشركات: أدلة من تصرفات إدارة أرباح المقترضين

الهدف من الدراسة: دراسة دور حوكمة الشركات على منح الائتمان في الشركات ، تحديد العلاقة بين أرباح البنك من منح الائتمان وزيادة الرقابة على سياسة منح الائتمان في الشركات ، قياس دور قوة الرقابة في منح القروض على حجم القروض، وسمعة البنك، ومدة القرض، وعدد المقترضين.

أهم النتائج:

- ١- أن هناك دور كبير للحوكمة في تحسين سياسة منح الائتمان.
 - ٢- يوجد أثر لخصائص القروض المصرفية (الضمانات، إعادة التمويل، أنواع القروض، وأغراض القروض) على أرباح البنك من الائتمان.
 - ٣- أن الضمانات والغرض من القرض ترتبط بشكل كبير بحجم الأرباح المتولدة من الائتمان في حين أن إعادة التمويل ونوع القروض ليس لها أي تأثير على الأرباح.
- ١٣- دراسة (القرشي، ٢٠١٠م) والمقدمة بعنوان: دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على قطاع الشركات اليمنية.
- الهدف من الدراسة: التعرف على مدى تطبيق آليات حوكمة الشركات، تحديد نقاط القوة والضعف في إجراءات الحوكمة وأفضل الممارسات الحوكمة الشركات في القطاع المصرفي، إختبار تأثير آليات الحوكمة (دور مجلس الادارة والتعليمات والرقابة التنظيمية) على الأداء المالي في القطاع المصرفي اليمني.

في ضوء الدراسات السابقة يشير الباحث إلى الملاحظات التالية :-

١. إن معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح وعلاقته بالحوكمة وأثره على المعلومات المحاسبية، ركزت فقط على عدالة الإفصاح والشفافية وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك، وأيضًا الإهتمام بالملائمة الزمنية أي التوقيت المناسب في عرض المعلومات، والإهتمام بالإفصاح الوصفي بجانب الإفصاح المالي الرقمي
٢. وبالرغم من تعدد هذه الدراسات إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى أثر ذلك على تحقق جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في ظل تطبيق حوكمة الشركات، سواء من جانب مدى توافر الخصائص المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية أو من جانب مراعاة الاعتبارات الأخرى التي تحقق جودة هذه المعلومات.
٣. إن الدراسات التي تناولت دور عملية المراجعة في عملية الحوكمة سواء كانت مراجعة داخلية أو مراجعة خارجية أو لجان المراجعة، فإنها تتجه بشكل مباشر إلى تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها وبالتالي فإنها تسعى نحو تحقيق جودة هذه المعلومات بشكل غير مباشر.
٤. الإهتمام بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة بجانب التشريعات والقوانين المختلفة التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح في الوحدات الإقتصادية، عند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، ينعكس بشكل إيجابي على إسهام هذه الوحدات في سوق الأوراق المالية، وبالتالي يمكن القول بأن التطبيق الفعال لمفهوم حوكمة الشركات يتضمن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي يتضمن تنشيط حركة سوق الأوراق المالية بشكل يحقق أهداف هذه الوحدات بصفة عامة وأهداف أصحاب المصالح بها بصفة خاصة.

٥. تؤكد الدراسات السابقة إلى وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية والتأثير على حركة سوق الأوراق المالية.

ثانيًا - الدراسات الأجنبية

دراسة (Bizana et al., 2014): "Risk management practices adopted by financial firms in Malta" هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ممارسات إدارة المخاطر التي اعتمدتها الشركات المالية في دولة مالطا الجزيرة الصغيرة. وتسعى الدراسة إلى؛

أولاً- تحديد استراتيجيات وآليات إدارة المخاطر التي تعتمد عليها هذه الشركات لإدارة المخاطر، وتحقيق أقصى قدر من الفرص، والحفاظ على الاستقرار المالي؛

ثانيًا- تحديد ما إذا كان يُنظر إلى هذه الممارسات على أنها تساهم في الأداء المبدئي؛

ثالثًا- فحص مدى توفر قدرات إدارة المخاطر الميزة التنافسية للشركات؛

ورابعًا- التحقق ما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) هو المحرك الرئيس لاستراتيجيات الشركات إدارة المخاطر.

واتبعت المنهجية توزيع استبانة على الإدارة مصمم خصيصًا للدراسة الحالية بين 156 مؤسسة ائتمانية وشركات استثمار ومؤسسات مالية مسجلة لدى هيئة الخدمات المالية في مالطا. بشكل عام، شاركت 1: شركة في الدراسة (معدل استجابة 90%) وتعرضت الردود للتحليل الإحصائي في محاولة للإجابة على أربعة أسئلة بحثية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المالية المالطية تمارس إدارة مخاطر بشكل سليم وترتبط إيجابيًا بالقيمة المضافة والأداء المبدئي. وعلى الرغم من أن هذه الشركات تتمتع بميزة تنافسية أقل، إلا أن آليات إدارة المخاطر التي تم تنفيذها تسمح بوجود ثقافة قوية للمخاطر، وتحديد أهداف إدارة المخاطر، والمسائلة والتحسين المستمر. وتشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءًا من استراتيجيات الشركة لإدارة المخاطر وتقييم كجزء من ثقافة الشركات لهذه الشركات، في حين تُعتبر العوامل المالية والاقتصادية عنصرًا أساسيًا في دفع المخاطر الفعالة مبادئ الإدارة. وتوفر الدراسة دلياً تجريبيًا على أن تأمين «أفضل الممارسات» في ثقافة الشركات لإدارة المخاطر يعتبر أفضل استنادًا إلى تحقيق أقصى فائدة مالية (المحرك الفعال) بدلاً من مجرد عكس المعايير المفروضة من الخارج (سائق الالتزام).

دراسة (Aaronson and Foster, 2016): "Planning for those known, unknown and not possible" Responsible risk management to maximize organizational performance"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر غير متوقعة، وكيفية تقييمها، وتقييم مستوى الضرر، وتقييم التأثير على مستقبل الشركة، وتحديد مستوى مسئولية تحمل المخاطر، وتطوير ممارسات الإدارة لإدارة المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تطبق مبادئ إدارة المخاطر فقط على مشروعات أو عمليات محددة داخل الشركات. وفي الواقع يجب تطبيق مبادئ إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل إذا كان من الواجب تجنب المخاطر المحتملة وأهداف المؤسسة، وتقدم الدراسة التوصيات التي يمكن جميع الشركات تطبيقها لزيادة كفاءة واستقرار عملياتها من خال إدارة المخاطر والمسئولة.

دراسة (Volker) and Arnd, 2016: "Risk governance: conceptualization, tasks, and research agenda"، تهدف الدراسة إلى حدوث تطور نظريًا يغطي فهم مفاهيم وتورطًا في مهام رئيسية. تعمل إدارة المخاطر على تقوية حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وتتماشى بالكامل مع هدف تحسين القيمة على المدى الطويل للشركات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى القوة الدافعة وراء الحوكمة لإنشاء إدارة المخاطر تكمن في تطبيق الهيكل التنظيمي الموسع «يتبع العملية يتبع الاستراتيجية»، وأن إدارة المخاطر تؤثر على السلوك الفردي لكبار المديرين وأعضاء مجلس الإشراف بالإضافة إلى إدارة المخاطر نفسها بمستوى متقدم نوعيًا. كما توصي الدراسة بإنشاء إدارة للمخاطر فاعلة التي ستجعل الشركات أكثر قابلية للتطبيق ومستدامة للمستقبل.

دراسة (Ulrich et al., 2018): "Mandatory governance changes on financial risk management"، هذه الدراسة إلى التعرف على استخدام قانون (Sarbanes-Oxley) لتحديد الفرق بين تأثير حوكمة الشركات على التحوط في مجموعة كبيرة من الشركات الأمريكية المدرجة في بورصة نيويورك، وتركز على مؤشرين لإصلاحات الحوكمة المطلوبة قانونًا، ولكن أيضًا مؤشرًا واسعًا لجودة الحوكمة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحسينات الكبيرة في معايير الحوكمة تؤدي بقوة إلى تقليل التعرض لمخاطر العملات الأجنبية والمزيد من التحوط من مشتقات العملات الأجنبية، وأن الحجم الاقتصادي للأثر كبير، كما إن اعتماد تدبي رأت الحوكمة الإلزامية هو مؤشر أقوى على التحوط من التحسينات الاختيارية. كما تؤكد تقديرات لوحة GMM الديناميكية وجود عاقبة إيجابية كبيرة بين جودة الإدارة والتحوط.

قائمة المراجع:

- الجعدي، ناهض كمال، ونعمة عباس خضير الخفاجي. "أثر الحوافز على أداء الموظفين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا من رأي العاملين فيها: دراسة حالة." مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية: جامعة الإسراء ع ٢ (٢٠١٧): ٢٦١ - ٢٩٣.

مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/873202>

- موسي، محمد أبكر عمر، ومحمد مصطفى محمد أبو حجل. "أثر الحوافز المعنوية على أداء العاملين: بالتنفيذ على مدرسة الأقصى الأهلية الابتدائية بجدة ٢٠١٠ - ٢٠١٦م" رسالة ماجستير. جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، ٢٠١٧. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/845204>

- سعادة، هبة يوسف، وسوزان رسمي عبد. "حوافز المدراء وإدارة الأرباح: دراسة ميدانية. المجلة الأردنية للعلوم التنفيذية - سلسلة العلوم الإنسانية: جامعة العلوم التنفيذية الخاصة - عمادة البحث العلمي والدراسات العليا مج ١٩، ع ٢ (٢٠١٧): ٦١ - ٧٢. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/925955>

- سليمان، الهادي. "أثر الحوافز على أداء العاملين: التنفيذ على شركة سكر كنانة. مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث: جامعة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا ع ١٠ (٢٠١٧): ١٠ - ٣٤.

مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/935849>

- E-governance les relations Etat-citizens a leisure du numérique panorama, enjoin et perspectives end Afrique, publication performances Management Consulting (PMC), Avril 2009.

- بدر محمد السيد القزاز، الإدارة التقنية ودورها في مكافحة الفساد الإداري - دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط ٠١، ٢٠١٥، ص ٢٢.

- الدكتور علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي، الإدارة التقنية، دار وائل للنشر، عمان، ط ب ر، ٢٠٠٨، ص ٣٤.

- حسين محمد الحسن، الإدارة التقنية - المفاهيم - الخصائص - المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط ٠١، ٢٠١١، ص ٣٩.

■ محمد عابدين (٢٠٠١): الإدارة المدرسية الحديثة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

■ مراد سكاك، وفارس هباش، "دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي: الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ٢٠٠٩، ص ٤٠٤، الأزمة المالية والاقتصادية.

■ بوبكر، عبدالقادر، وقديد، فوزية. (٢٠٢١). أثر الإدارة التقنية في تحسين النشاط الوظيفي للعاملين: دراسة حالة مصلحة الحالة المدنية ببلدية بئر مراد راييس. مجلة البشائر الاقتصادية: جامعة طاهري محمد، بشار - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مج ٧، ع ١، 367 - 386. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1162815>